

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

استمر تأثير النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2014 بنفس العوامل التي أثرت على أدائه في عام 2013، المتمثلة في التداخيات الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية، إضافة إلى تأثير تراجع عائدات الصادرات النفطية في عدد من الدول العربية النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، وتراجع أو استقرار إنتاجه في عدد من الدول المصدرة له. كما لم يساعد التعافي المحدود لاقتصادات منطقة اليورو في انعاش الطلب على صادرات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط على غرار تونس والمغرب ومصر.

قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل بحوالي 2757 مليار دولار خلال عام 2014 بالمقارنة مع 2717 مليار دولار عام 2013، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة وهو معدل نمو أقل من معدل النمو المسجل في عام 2013 والبالغ نحو 3.0 في المائة. سجلت الدول العربية كمجموعة⁽¹⁾، تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من 3.6 في المائة عام 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014، وهو ما يعكس انعكاساً للظروف المشار إليها سابقاً.

على مستوى مجموعات الدول العربية بلغ معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط حوالي 2.4 في المائة بالمقارنة مع 2 في المائة عام 2013، بينما بلغ حوالي 2.9 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمقارنة مع 3.6 في المائة عام 2013. أما في الدول العربية المستوردة للنفط، فتراجع متوسط معدل النمو من حوالي 3 في المائة عام 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014 وذلك لأسباب تباينت من دولة لأخرى.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 8004 دولار عام 2014 بالمقارنة مع 8069 دولار عام 2013، أي بانكماش بلغت نسبته 0.81 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ نحو 0.52 في المائة عام 2013. في المقابل، بلغ معدل النمو المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل، حوالي 0.13 في المائة عام 2014 مقارنة مع 0.81 في المائة عام 2013.

(1) باستبعاد ليبيا وسورية اللتان يشهد معدل نمو الناتج فيهما تقلبات ملحوظة منذ عام 2011 بسبب الظروف التي يعيشها هذان البلدان.

فيما يتعلق بالهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي فقد انخفضت مساهمة قطاع الإنتاج السلعي إلى 57.3 في المائة عام 2014 مقابل 59.7 في المائة في العام السابق بسبب تراجع مساهمة الصناعة الاستخراجية إلى 34.2 في المائة مقابل 38 في المائة، في الوقت الذي حققت فيه باقي القطاعات الأخرى تحسناً في نسبة مساهمتها في الناتج. وفي حين سجلت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تراجعاً بنسبة 8.5 في المائة خلال عام 2014، زادت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية وباقي قطاع الإنتاج الأخرى. من حيث توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق استحوذ الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي على نسبة بلغت 64.4 في المائة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنحو 60.1 في المائة العام الماضي، وحقق الاستثمار كذلك مساهمة أعلى من العام الماضي، في حين تراجع نسبة مساهمة الصادرات.

في مجال الفقر، تشير البيانات المتوفرة إلى زيادة معدلاته، خاصة في الدول التي شهدت أوضاعاً داخلية غير مواتية بسبب تراجع النمو وتأثر الظروف المعيشية، فضلاً عن سقوط عدد متزايد من السكان في براثن الفقر من جراء ارتفاع أعداد النازحين نتيجة الأوضاع التي تشهدها بعض الدول العربية. بالإضافة إلى فقر الدخل يُعاني عدد من الدول العربية من مظاهر أخرى للفقر لاسيما عدم عدالة توزيع خدمات التعليم والصحة وتدهور المستوى المعيشي بشكل عام. في المقابل، يعتبر وضع الدول العربية جيداً بالمقارنة مع مجموعات دول أخرى في مجال التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق إلا أن هناك تبايناً ملحوظاً بين مختلف الدول العربية في هذا الصدد. تفيد الدراسات بأن تفاوت الدخل والإنفاق في الدول العربية يعزى بالخصوص إلى بعض العوامل خارج إرادة الفرد مثل مكان ومحل الميلاد (حضر مقابل ريف) والمستوى التعليمي لرب الأسرة، وكذلك حجم الأسرة، مما يستدعي مواصلة الجهود لزيادة مستويات عدالة توزيع خدمات التعليم والصحة وتخفيف تفاوت الدخل بين المناطق المختلفة داخل نفس البلد.

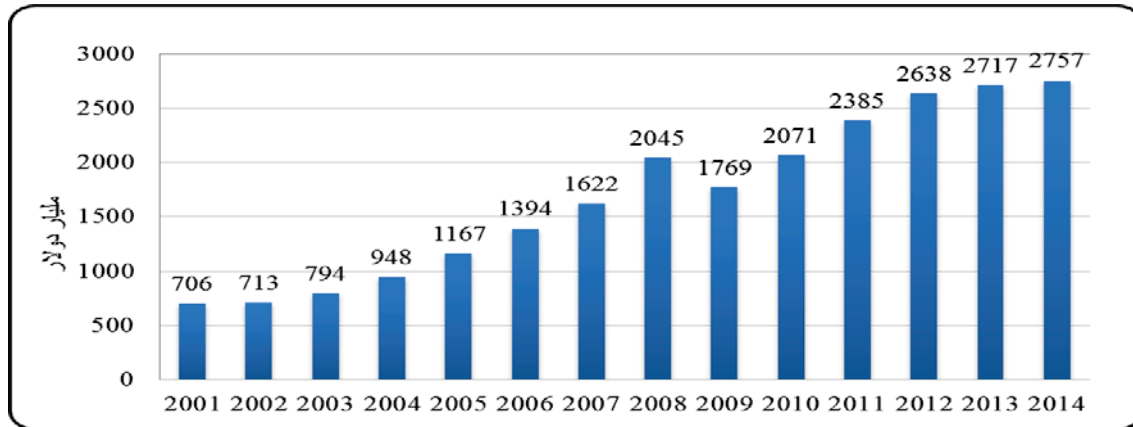
فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، يشار إلى أن الدول العربية تمكنت باستثناء عدد قليل منها من تحقيق هذه الأهداف، قبل حلول عام 2015 لتكون بذلك مستعدة لتعزيز المكتسبات والوصول إلى الغايات التنموية الجديدة التي سيتبناها المجتمع الدولي لما بعد عام 2015 والتي تعرف بأجندة أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals SDGs. إلا أنه ورغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية في المنطقة، فإن غالبية الدول العربية لا تزال تواجه بتحديات في قطاعي التعليم والصحة، خاصة في الدول العربية الأقل نمواً، بالإضافة إلى مشكلات أخرى مثل ارتفاع البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين، والتدني النسبي لمساهمة الإناث في أسواق العمل. كما أن ترتيب أول دولة عربية في مؤشر اقتصاد المعرفة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صنفت في المرتبة 42 بين كافة دول العالم، تليها عمان والسعودية في المرتبتين 47 و50 على التوالي لا يزال أقل من المستوى المأمول. أما ترتيب باقي الدول العربية، فيجعل جلها في النصف الثاني من القائمة الدولية. يدل ذلك على حجم التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة العربية على طريق اللحاق بدول العالم المتقدم من حيث كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية. على صعيد مستويات التنمية البشرية المحققة تصنف الدول العربية في مصاف الدول ذات مستويات التنمية المتوسطة، في مؤشر دليل

التنمية البشرية⁽²⁾ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014، حيث حصلت على 0.68 نقطة. وعلى الرغم من أن التقدم الذي أحرزته تلك الدول في مجال التنمية البشرية، يفوق نظيره على مستوى الدول النامية البالغ 0.59 نقطة، إلا أنه لا يزال أقل من مثيله المسجل على مستوى مجموعة الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة البالغ 0.89⁽³⁾ في العام ذاته.

التطورات الاقتصادية

قدّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل خلال عام 2014 بحوالي 2757 مليار دولار بالمقارنة مع 2717 مليار دولار عام 2013، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة وهو معدل نمو أقل من معدل النمو المسجل في عام 2013 والبالغ نحو 3.0 في المائة. يرجع تواصل ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى نفس الأسباب التي أثرت على اقتصادات المنطقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة المتمثلة في الانعكاس السلبي للظروف التي تمر بها بعض البلدان العربية وتأثيرها المباشر على دول مثل سورية، وليبيا، والعراق، واليمن وتأثيرها كذلك على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. من جانب آخر، تأثرت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بانخفاض عائدات تصدير النفط نتيجة تواصل تراجع أسعاره في الأسواق الدولية حيث تراجع مؤشر أسعار سلة منظمة أوبك من 109.5 دولار للبرميل عام 2012 إلى 105.9 دولار للبرميل عام 2013 ثم 96.2 دولار للبرميل عام 2014، مما أثر على إيرادات المالية العامة وعلى نمو الإنفاق العام والخاص في عدد من الدول العربية، الملحق (2/2) والشكل (1).

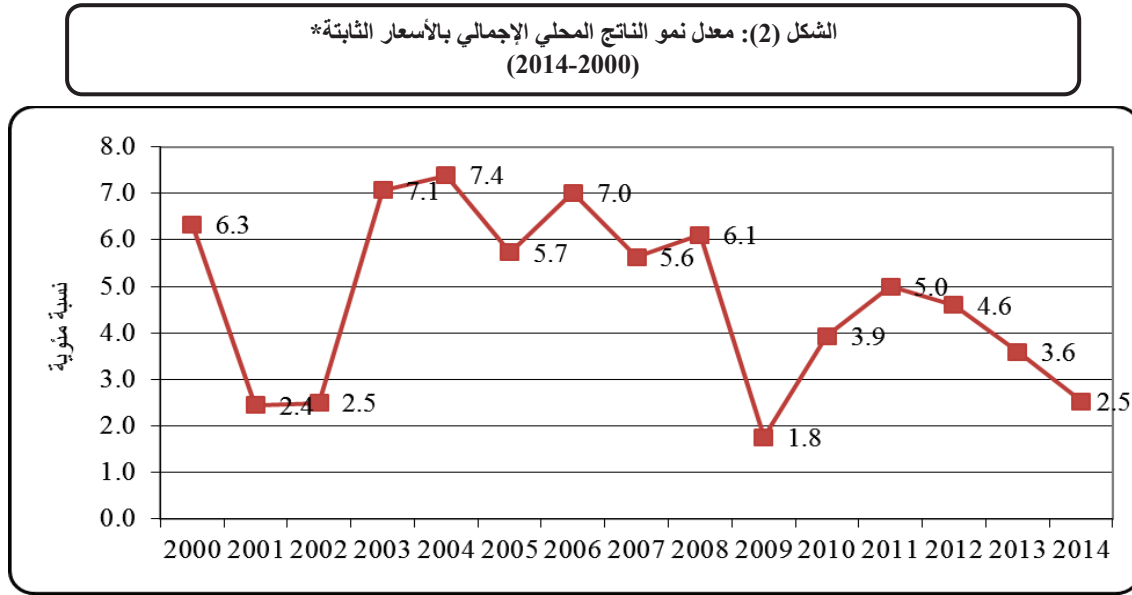
الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2014-2001)



المصدر: الملحق (2/2).

(2) يصدر دليل التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يعطي صورة شبيهة متكاملة عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رصد ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التحصيل العلمي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.
(3) الأمم المتحدة، (2014)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية".

سجلت الدول العربية كمجموعة، باستبعاد ليبيا وسورية اللتان يشهد معدل نمو الناتج فيهما تقلبات ملحوظة منذ عام 2011 بسبب الظروف التي يعيشها هذان البلدان، تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من 3.6 في المائة عام 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014، وهو ما يعدّ انعكاساً للظروف المشار إليها سابقاً، الشكل (2).



* باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، وليبيا نظراً للتقلبات الحادة التي شهدتها معدل النمو في أعقاب عام 2011. المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملة الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس، وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس 2005.

تباينت انعكاسات التطورات المذكورة على مختلف الدول خاصة بين الدول العربية المصدرة للنفط والدول المستوردة له، حيث تأثرت الأولى بتراجع أسعار النفط من خلال التأثير السلبي على المالية العامة وعلى الإنفاق العام والخاص، بينما تأثرت المجموعة الثانية إيجابياً من خلال الانخفاض النسبي لتكاليف استيراد النفط ومشتقاته خلال العاميين الأخيرين. أما فيما يتعلق بالتأثر بالأوضاع في عدد من البلدان في المنطقة، ففي حين كان تأثيرها محدوداً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول البعيدة جغرافياً عن البلدان المتأثرة بتلك التطورات، فإن دولاً مثل سورية والعراق وليبيا واليمن كانت من أكثر الدول المتضررة بشكل مباشر من تلك الأحداث. كما تأثرت بهذه الأحداث دول الجوار لتلك الدول حيث تأثر كل من لبنان والأردن بما تشهده سورية والعراق. وتأثرت كلّ من تونس ومصر بالأوضاع التي تشهدها ليبيا، علماً بأن هذين البلدين لم يستعيدا بعد النسق العادي للنمو السائد قبل عام 2011.

على مستوى مجموعات الدول العربية، بلغ متوسط معدل النمو الناتج بالأسعار الثابتة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط⁽⁴⁾ حوالي 2.4 في المائة بالمقارنة مع 2 في المائة عام 2013، مستفيداً من تقلص انكماش الناتج في ليبيا، وتحسن معدلات

(4) تضم هذه المجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا، واليمن.

النمو بشكل ملحوظ في كل من الجزائر والسعودية وقطر، رغم تراجع معدل النمو في العراق. تباين الأداء ما بين مجموعات الدول المصدرة للنفط حيث تمكنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيف أثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال العامين الأخيرين من خلال استخدام احتياطاتها المالية المتراكمة لدفع الطلب المحلي وإبقائه عند مستويات مساندة للنمو وهو ما ساعد على تسجيل هذه الدول لمعدل نمو بلغ 2.9 في المائة عام 2014 مقارنة بنحو 3.6 في المائة عام 2013. في المقابل تأثرت الدول النفطية الأخرى بشكل كبير بأوضاعها الداخلية وبترجع أسعار النفط نظراً لعدم توافر الفوائض المالية الكبيرة لديها التي تمكنها من دعم النمو، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2014-2013)

نسبة مئوية		معدل نمو الناتج المحلي		معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية				الدول
معدل نمو الناتج المحلي بالدولار		للفرد		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		
بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		
2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	
6.6	8.6	0.9	0.6	6.6	8.6	3.1	2.8	الأردن
4.3	8.1	2.5	4.1	4.3	8.1	3.6	5.2	الإمارات
3.0	7.0	-0.4	1.7	3.0	7.0	4.5	5.3	البحرين
3.5	3.9	1.4	1.4	8.3	8.1	2.4	2.4	تونيس
5.4	0.4	3.1	0.7	7.0	2.8	4.1	2.8	الجزائر
9.2	7.5	2.9	1.9	9.2	7.5	6.0	5.0	جيبوتي
1.1	1.4	1.0	-0.1	1.1	1.4	3.6	2.7	السعودية
10.2	2.3	0.5	1.2	38.8	40.8	3.6	4.4	السودان
-4.2	10.3	-4.7	4.0	-4.2	10.3	-2.1	6.6	العراق
4.6	2.4	-0.7	-2.5	4.6	2.4	2.9	3.9	عمان
4.2	6.8	-2.3	-3.0	4.2	6.8	7.1	6.3	قطر
8.9	11.2	0.9	1.1	6.8	7.6	3.3	3.5	القمر
-6.0	0.1	-5.2	-1.1	-5.7	1.4	-1.6	1.1	الكويت
5.0	7.1	1.4	0.9	5.0	7.1	2.0	1.5	لبنان
-53.2	-34.9	-15.6	-55.4	-53.2	-34.4	-12.4	-52.1	ليبييا
5.6	3.5	-0.4	-0.4	13.9	11.3	2.2	2.1	مصر
4.0	7.9	1.8	3.5	3.6	5.5	2.9	4.6	المغرب
8.0	6.4	4.0	4.2	8.0	6.4	6.4	6.7	موريتانيا
9.5	8.2	-3.1	1.9	9.5	8.5	-0.2	4.8	اليمن

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

في المقابل تراجع معدل النمو في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط من حوالي 3 في المائة عام 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014، وذلك لأسباب تباينت من دولة لأخرى. ففي تونس بقي النمو منخفض الوتيرة كنتيجة للظروف التي تشهدها منذ عام 2011 ونظراً لاستمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو التي تمثل أكبر شريك تجاري لتونس. وفي المغرب تراجع معدل النمو بالمقارنة مع عام 2013 نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي. أما السودان فيعزى تراجع النمو فيها من 4.4 في المائة إلى 3.6 في المائة لتأثره بما يحدث من اضطرابات في جنوب السودان والتي تحد

قدرته من إنتاج وتصدير النفط. كذلك تراجع معدل النمو في اليمن بسبب الظروف التي يعيشها. في المقابل تحسن النمو في كل من الأردن، وجيبوتي، ولبنان، ومصر.

متوسط نصيب الفرد من الناتج

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 8004 دولار عام 2014 بالمقارنة مع 8069 دولار عام 2013، أي بمعدل انكماش بلغ نحو 0.81 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ نحو 0.52 في المائة عام 2013. سجل السودان أعلى نسبة ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج بلغت حوالي 6.9 في المائة مع انخفاض عدد السكان بعد انفصال جنوب السودان، وليبيا أكبر نسبة تراجع بنسبة بلغت نحو 54.7 في المائة نظراً للانكماش الكبير المسجل في الناتج المحلي الإجمالي، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*
1995 و2000 و2005 و(2010-2014)

معدل النمو 2014-2013 (%)	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	1995	الدولة
-4.7	96676	101415	103813	97983	72958	49151	28925	16642	قطر
-9.5	40519	44754	45726	42418	32339	28183	16922	14448	الكويت
3.2	48666	47151	44101	41558	34614	43989	34837	27268	الإمارات
-1.9	25756	26255	25440	24304	20930	15140	12582	10032	البحرين
-1.5	24454	24816	25139	23594	19113	14197	9255	7855	السعودية
1.0	20485	20281	21071	20618	21147	12388	8121	6477	عمان
4.3	12029	11528	10836	9910	9562	5469	4585	3178	لبنان
-0.81	8004	8069	8027	7231	6052	3895	2664	2118	متوسط الدول العربية
4.3	5687	5450	5542	5431	4479	3132	1801	1500	الجزائر
-6.7	5458	5848	5438	4739	3605	1296	871	365	العراق
4.3	5375	5152	4850	4622	4329	2300	1742	1560	الأردن
2.5	4414	4308	4188	4298	4173	3216	2246	2015	تونس
3.0	3303	3207	3176	2924	2775	1267	1560	1043	مصر
2.9	3238	3147	2948	3079	2844	1973	1298	1415	المغرب
-54.7	2753	6075	9639	4001	8850	7186	6130	6340	ليبيا
6.9	2137	1999	2016	1658	1723	994	430	258	السودان
5.9	1525	1440	1380	1304	1223	895	817	858	جيبوتي
6.5	1464	1376	1308	1304	1335	953	622	358	اليمن
5.5	1216	1153	1110	1180	1080	623	405	618	موريتانيا
6.4	910	856	788	824	764	627	366	477	جزر القمر

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2014.
المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

تتضمن مجموعة الدول التي يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج فيها متوسط الدول العربية ككل دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى لبنان. تصدر هذه المجموعة قطر بمتوسط يبلغ حوالي 97 ألف دولار للفرد متبوعة بالإمارات بمتوسط لحصة الفرد يبلغ حوالي 49 ألف دولار. وتتصدر ترتيب المجموعة الثانية بقية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط وهي الجزائر والعراق.

ولم يتغير ترتيب أقل ثلاث دول في هذه المجموعة وهي اليمن وموريتانيا وجزر القمر. ويبقى تباين حصة الفرد من الناتج بين الدول العربية كبيراً حيث تبلغ نسبة أعلى إلى أدنى متوسط حوالي 106 ضعف رغم تراجع ذلك التباين نسبياً خاصة بالمقارنة مع عام 2012 حيث وصل إلى حوالي 132 ضعفاً.

بلغ معدل النمو المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية، حوالي 0.13 في المائة بالمقارنة مع 0.81 في المائة عام 2013، وهو ما يؤشر على تراجع مستويات الأداء الاقتصادي رغم وجود تباين كبير بين مختلف الدول العربية، حيث سجلت موريتانيا أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج عام 2014 بلغ نحو 4.0 في المائة، بينما تراجع بحوالي 15.6 في المائة في ليبيا وحوالي 5.2 في المائة في الكويت.

الأسعار

شهدت معدل التضخم غير المرجح للدول العربية المقاس بالتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين انخفاضاً من حوالي 5.2 في المائة عام 2013 إلى حوالي 5.0 في المائة عام 2014. يرجع ذلك لأسباب عديدة وعلى رأسها مواصلة انخفاض أسعار السلع الغذائية وعدد من السلع الأولية على غرار النفط، في الأسواق الدولية فضلاً عن ارتفاع قيمة الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى انخفاض في كلفة الواردات المسعرة بتلك العملات.

لكن رغم ذلك شهدت بعض الدول العربية زيادة في معدلات التضخم على غرار مصر، حيث شهد معدل التضخم ارتفاعاً من حوالي 6.9 في المائة عام 2013 إلى حوالي 10.1 في المائة عام 2014، نتيجة لتعديل أسعار بعض السلع المحددة إدارياً ومن بينها منتجات الطاقة، وفي العراق نتيجة لتواصل الأوضاع التي تشهدها البلاد وتأثيرها على إمدادات السلع الأساسية، وكذلك الشأن في ليبيا، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
(2014-2000)

(نسب مئوية)

الدول العربية	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	0.7	3.5	6.3	4.7	13.9	-0.7	5.0	4.4	4.6	5.6	2.8
الإمارات	1.3	6.2	9.3	11.1	12.3	1.6	0.9	0.9	0.7	1.1	2.3
البحرين	-0.7	2.6	2.0	3.3	3.5	2.8	2.0	-0.4	2.8	3.3	2.5
تونس	2.8	1.4	4.1	3.4	4.9	3.5	4.4	3.5	5.6	6.1	5.7
الجزائر	0.3	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9
جيبوتي	2.0	3.1	3.5	5.0	12.0	1.7	4.0	5.1	3.7	2.5	2.9
السعودية	-1.1	0.5	1.9	5.0	6.1	4.1	3.8	3.7	2.9	3.5	2.7
السودان	8.0	8.5	7.2	8.0	14.3	11.3	13.0	18.1	31.9	36.5	36.9
العراق	5.0	37.0	53.2	30.8	2.7	-2.8	2.4	5.6	6.1	1.9	2.2
عمان	-1.2	1.9	3.4	24.8	12.5	3.5	3.2	4.1	2.9	1.3	1.0
فلسطين	2.8	3.5	3.8	2.6	9.9	2.8	3.7	2.9	2.8	1.7	1.7
قطر	1.7	8.8	11.9	13.6	15.2	-4.9	-2.4	1.9	1.9	3.1	3.0
القطر	5.9	3.0	3.4	4.5	4.8	4.8	3.9	6.8	6.3	2.3	2.9
الكويت	1.6	4.1	3.1	5.5	10.6	4.0	4.5	4.9	3.2	2.7	2.9
لبنان	-0.4	-0.7	5.6	4.1	10.8	1.2	5.1	7.2	5.9	3.0	1.9
ليبيا	-2.9	2.7	1.5	6.2	10.4	2.4	2.5	15.9	6.0	2.6	3.1
مصر	2.8	11.4	4.2	10.9	11.7	16.2	11.7	11.0	8.6	6.9	10.1
المغرب	1.9	1.0	3.3	2.0	3.9	1.0	1.0	0.9	1.3	1.9	0.4
موريتانيا	3.3	12.1	6.2	7.3	7.5	2.1	6.3	5.7	4.9	4.1	3.5
اليمن	11.0	9.9	10.8	7.9	19.0	3.7	11.2	19.5	9.9	11.1	8.2
متوسط الدول العربية	2.1	6.1	7.5	8.0	9.8	3.2	4.5	6.3	6.0	5.2	5.0

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

سجلت السودان أعلى معدل تضخم بلغ نحو 36.9 في المائة، ثم مصر بنسبة بلغت نحو 10.1 في المائة، ثم اليمن بنسبة 8.2 في المائة. في المقابل سجل المغرب أدنى نسبة تضخم بالمقارنة مع بقية الدول العربية، بلغت نحو 0.4 في المائة، ثم عمان بنسبة بلغت نحو 1.0 في المائة.

وباستثناء الإمارات التي تضاعف فيها معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار ايجارات المساكن حيث قدر متوسط معدل الزيادة في مؤشر الإيجارات بحوالي 6.3 في المائة، ودولة الكويت التي ارتفع فيها معدل التضخم بشكل طفيف، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شهدت تراجعاً في معدلات التضخم نتيجة تأثير انخفاض أسعار النفط خلال العامين الأخيرين على الطلب المحلي. وبصفة عامة كان لانخفاض أسعار السلع الغذائية المستوردة في الأسواق الدولية أثراً هاماً على التضخم خاصة في الدول التي تعتمد على السلع الغذائية المستوردة في استهلاكها المحلي من تلك السلع.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

تعكس مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي العربي أمان الأول طبيعة هيكلية الاقتصاد في الدول العربية وفيها الغلبة لقطاع السلع الأولية وبوجه خاص لسلعتي النفط والغاز الطبيعي، إذ تشكلان أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي ولعدة عقود مضت بحيث أضحت سمة الاقتصاد العربي المعاصر. والأمر الثاني مستوى أداء الاقتصاد الكلي ذات الصلة بالناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات الإنفاق والاستثمار والادخار والتضخم والدخل والتشغيل وميزانيتي الحساب الجاري والتجاري، فقد كشفت تلك المؤشرات مقدار تأثر الاقتصاد العربي باعتماده على سلعة واحدة شديدة الحساسية لمتغيرات الأسواق، حيث قاد انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في النصف الثاني من العام 2014 إلى تراجع معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي العربي، فيما زاد من حدة هذا التأثير الأوضاع في عدد من الدول العربية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية
2000 و(2013-2014)

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2014 - 2013	2013-2012	2005 - 2000	2014	2013	2005	2000	
-2.7	-0.6	12.0	57.3	59.7	60.1	55.6	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
3.7	8.6	4.8	5.3	5.2	6.1	7.8	الزراعة
-8.5	-4.5	15.3	34.2	38.0	37.7	30.2	الصناعات الاستخراجية
9.0	2.4	7.9	9.8	9.1	9.5	10.6	الصناعات التحويلية
9.1	24.8	9.5	7.9	7.4	6.7	7.0	باقي قطاعات الإنتاج
8.5	8.2	8.7	43.2	40.4	39.0	41.9	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
5.3	6.9	7.9	12.6	12.2	10.3	11.5	الخدمات الحكومية
80.8	-186.9	-7.7	0.3	0.1	1.1	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة:
1.5	3.0	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

*معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ساهم قطاع الإنتاج السلعي بحوالي 57.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2014 رغم انخفاض مساهمته عن العام 2013 حين كانت حوالي 59.7 في المائة، وذلك بسبب تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج من 38 في المائة، عام 2013 إلى 34.2 في المائة عام 2014 بتأثير انخفاض أسعار النفط وكميات الإنتاج منه في الأشهر الأخيرة من عام 2014، حيث انكمش ناتج الصناعات الاستخراجية بنسبة 8.5 في المائة خلال عام 2014.

على العكس من ذلك، تحسنت مؤشرات مساهمة الصناعات التحويلية، إذ بلغت نسبة مساهمتها في الناتج 9.8 في المائة في العام 2014 مقارنةً بنحو 9.1 في المائة في العام 2013 وبمعدل نمو بين العامين بلغ 9 في المائة وهو معدل النمو

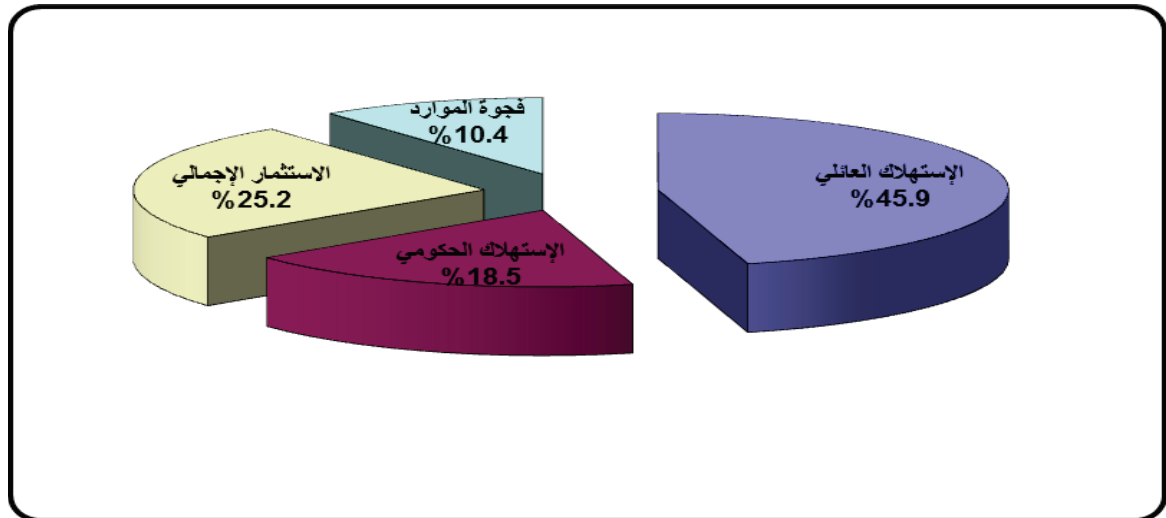
الأعلى بين كل مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما هو أعلى من معدل النمو لعام 2013 والبالغ 2.4 في المائة. ساهم قطاع الزراعة بنسبة 5.3 في المائة من الناتج للعام 2014 وبمعدل نمو بلغ 3.7 في المائة مقارنة بمعدل نمو قدره 8.6 في العام 2013 بما يعكس تدني نسبة مساهمة الزراعة. ساهمت بقية قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة 7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2014 وبمعدل نمو بلغ 9.1 في المائة مقارنة بنسبة مساهمة 7.4 في المائة في العام 2013.

ساهمت قطاعات الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2014 بنسبة 43.2 في المائة مقارنة بنحو 40.4 في المائة في العام 2013، وكان معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات لعام 2014 قد بلغ نسبة 8.5 في المائة مقارنة بنحو 8.2 في المائة في العام السابق. توزعت مساهمة قطاع الخدمات بين مساهمة الخدمات الحكومية البالغة 12.6 في المائة، وغير الحكومية 30.3 في المائة، بينما بلغت مساهمة صافي الضرائب غير المباشرة 0.3 في المائة.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

أبرز التغييرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق في العام 2014 تمثلت في زيادة نسب الاستهلاك النهائي من الناتج من 60.1 في المائة، عام 2013 إلى 64.4 في المائة عام 2014، وزيادة أقل في نسبة الاستثمار الكلي من الناتج، إذ ارتفعت بين العامين من 24.4 في المائة إلى 25.2 في المائة. بالمقابل انخفضت فجوة الموارد من 15.6 في المائة عام 2013 إلى 10.4 في المائة عام 2014. وعند احتساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام 2014 وفقاً لبنود الإنفاق، يلاحظ أن معظمها حققت معدلات نمو أعلى من النمو المسجل عام 2013، حيث بلغ معدل نمو الاستهلاك النهائي 8.8 في المائة في العام 2014 مقابل 7.6 في المائة عام 2013 وبلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري 5.1 في المائة مقابل 5 في المائة للعام السابق، الجدول (5) والشكل (3).

الشكل (3): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (2014)



المصدر: الملحق (5/2).

الجدول رقم (5)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2000 و 2005 و (2013-2014)

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2014-2013	2013 - 2012	2005-2000	2014	2013	2005	2000	
8.8	7.6	7.4	64.4	60.1	59.8	68.2	الاستهلاك النهائي
7.4	6.6	7.7	45.9	43.4	44.0	49.5	الاستهلاك العائلي
12.4	10.0	6.6	18.5	16.7	15.8	18.7	الاستهلاك الحكومي
5.1	5.0	13.6	25.2	24.4	22.0	19.0	الاستثمار الإجمالي
..	10.4	15.6	18.1	12.8	فجوة الموارد
-3.6	-0.4	14.7	52.3	55.1	54.1	44.5	صادرات السلع والخدمات
7.7	6.1	13.1	42.0	39.6	36.0	31.7	واردات السلع والخدمات
1.5	3.0	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

أظهرت مؤشرات العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في العام 2014 قد بلغ 14.12 دولار للفرد في اليوم، ولكنه على مستوى كل دولة يظهر تفاوتاً كبيراً إذ بلغ أعلى مستوى في الإمارات بنحو 79.38 دولار في اليوم مقابل 2.87 دولار في موريتانيا. وتوزعت الدول بين دول أعلى من المتوسط وهي بالترتيب: الإمارات، قطر، الكويت، والبحرين، والسعودية، ولبنان، وعمان، والأردن وأخرى دون المتوسط هي: تونس، والعراق، والجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، والسودان، وجيبوتي، واليمن، والقمر وموريتانيا فيما لم تتوفر بيانات عن سورية. ومع بعض التغيرات في مواقع الدول بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك العائلي في العام 2014 نحو 10.06 دولار للفرد يومياً، وكان أعلاها أيضاً في الإمارات بنحو 69.99 دولار في اليوم وأقلها 2.30 دولار في موريتانيا. وكان ترتيب الدول الأعلى من المتوسط العربي تنازلياً كالتالي: الإمارات، ثم قطر، ثم الكويت، ثم البحرين، ثم لبنان، ثم السعودية، ثم عمان والأردن. ودول أقل من المتوسط جاءت حسب الترتيب التالي: تونس، ثم مصر، ثم العراق، ثم الجزائر، ثم المغرب، ثم السودان، ثم ليبيا، ثم جيبوتي، ثم اليمن، ثم القمر وموريتانيا. وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي، فقد بلغ 4.06 دولار للفرد العربي في اليوم في عام 2014. كان أعلى المتوسطات في قطر إذ بلغ 36.86 دولار في اليوم، مقابل 0.56 دولار في اليوم لأقل مستوى مسجل في موريتانيا. توزعت الدول العربية بين دول نصيب الفرد فيها من الاستهلاك الحكومي أعلى من المتوسط العربي، وجاءت بالترتيب التالي: قطر، ثم الكويت، ثم السعودية، ثم عمان، ثم البحرين، ثم الإمارات، ثم ليبيا، ولبنان. ودول دون المتوسط وهي بالترتيب التنازلي الآتي: العراق، ثم الجزائر، ثم الأردن، ثم تونس، ثم المغرب، ثم جيبوتي، ثم مصر، ثم اليمن، ثم القمر، ثم السودان، وموريتانيا، الجدول رقم (6). وتعكس معدلات نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي والعائلي مستويات الرعاية الاجتماعية من جهة ومستويات الفقر والعوز من جهة أخرى.

الجدول رقم (6)
متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي والعائلي والحكومي
(2014)

(دولار في اليوم)

الإستهلاك الحكومي للفرد	الإستهلاك العائلي للفرد	الإستهلاك الاجمالي للفرد	
9.38	69.99	79.38	الامارات
36.86	36.95	73.81	قطر
25.17	36.73	61.90	الكويت
11.59	30.58	42.17	البحرين
17.61	21.23	38.84	السعودية
4.22	29.10	33.31	لبنان
12.71	17.49	30.19	عمان
2.86	12.50	15.36	الاردن
4.06	10.06	14.12	مجموع الدول العربية
2.31	8.36	10.66	تونس
3.49	7.08	10.57	العراق
3.12	5.60	8.73	الجزائر
1.09	7.49	8.58	مصر
4.59	3.70	8.29	ليبيا
1.71	5.40	7.10	المغرب
0.56	4.48	5.05	السودان
1.31	3.66	4.98	جيبوتي
0.68	3.19	3.87	اليمن
0.61	2.55	3.17	القمر
0.56	2.30	2.87	موريتانيا

* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي.
المصدر : الملحقان (2/5) و (2/8).

الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الإنفاق الاستثماري في البلدان العربية في العام 2014 حوالي 695 مليار دولار، ويشكل ما نسبته 25.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية، حيث سجلت أعلاها في الجزائر بحوالي 45.3 في المائة وأدناها في ليبيا بنسبة 6.6 في المائة. وبالأرقام المطلقة سُجلت أعلى مستويات الاستثمار في السعودية، يليها الجزائر، ثم الامارات، ثم قطر، ثم العراق، ثم مصر.

بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري في الدول العربية في العام 2014 نحو 5.1 في المائة، مقارنة بمعدل نمو 5 في المائة في العام 2013. كانت أعلى معدلات النمو الاستثماري في موريتانيا بنسبة 15.7 في المائة وأدناها في ليبيا بانكماش في مستويات الاستثمار بنسبة 66.8 في المائة. وقد سجلت الدول العربية باستثناء كل من المغرب وليبيا زيادة في مستويات الانفاق الاستثماري خلال عام 2014، الجدول (7).

الجدول رقم (7)

نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية

(نسب مئوية)

(2014)

الدولة	الادخار (%) من الناتج	الاستثمار (%) من الناتج	معدل نمو الاستثمار
مجموع الدول العربية	36.0	25.2	5.1
الأردن	-4.3	24.0	2.0
الإمارات	40.5	23.7	9.1
البحرين	44.0	16.5	1.7
تونس	11.8	22.7	3.9
الجزائر	44.0	45.3	10.4
جيبوتي	-19.1	17.9	9.1
السعودية	42.0	26.7	2.8
السودان	13.8	19.1	6.6
العراق	29.3	22.6	2.0
عمان	46.2	26.2	5.0
قطر	72.1	31.3	10.8
القمر	-27.1	10.3	4.2
الكويت	52.4	15.8	3.6
لبنان	-1.1	28.0	5.6
ليبيا	-9.9	6.6	-66.8
مصر	5.2	14.0	4.7
المغرب	20.0	32.8	-0.2
موريتانيا	14.0	40.7	15.7
اليمن	3.5	11.0	7.4

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

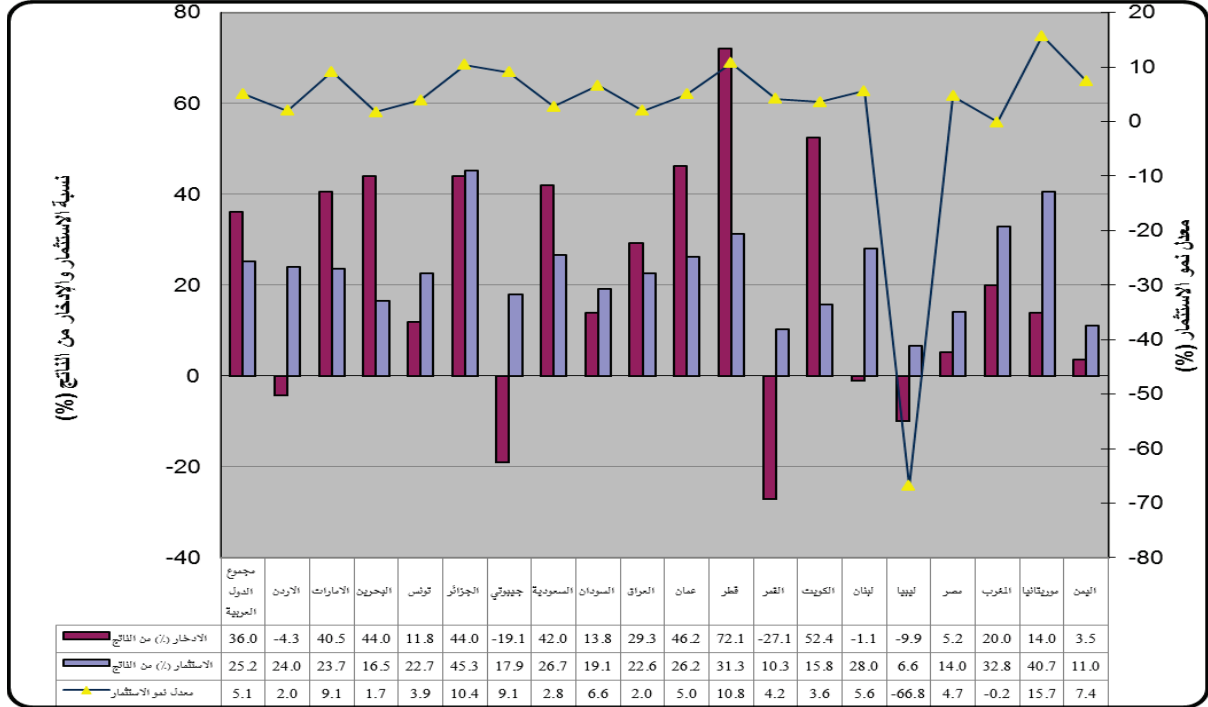
تعكس مؤشرات الاستثمار في الدول العربية للعام 2014 ضعف عوامل الجذب للاستثمارات الأجنبية وجانب مهم من الاستثمارات البيئية والمحلية خاصة في الظروف التي تعيشها بعض الدول العربية كما تعزى أيضاً إلى تأثير التراجع الحاد في أسعار صادرات النفط الخام، حيث ينعكس ذلك على قدرات الدول الاستثمارية وتمويل مشروعات التنمية فيها ويؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات السلع والخدمات. وهذه العوامل دفعت بالدول العربية كمجموعة إلى المرتبة الرابعة على مستوى العالم في مناخ الاستثمار من بين 7 مجموعات جغرافية وبمتوسط للمؤشر العام للجاذبية يبلغ 36.7 نقطة⁽⁵⁾.

مستويات الادخار

بلغت نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2014 نسبة 36.0 في المائة مقارنة بنسبة 39.6 في المائة في العام 2013. يعود هذا التراجع إلى انخفاض عوائد النفط والتوسع في الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي على المستوى العربي وعلى مستوى الدول. تفاوتت معدلات الادخار بين الدول وكان أعلاها في قطر وبلغ نسبة 72.1 في المائة وأدناها في القمر بفجوة في الادخار تقدر بنحو 27.1 في المائة. وكانت معدلات الادخار سلبية في خمس دول عربية هي القمر، جيبوتي، ليبيا، الأردن، لبنان، الجدول (7) والشكل (4).

(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2014). "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ص9.

الشكل (4): الاستثمار والادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2014)



المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات نحو 1443 مليار دولار في عام 2014، فيما بلغت قيمة الواردات العربية من السلع والخدمات نحو 1157 مليار دولار في نفس العام، وبذلك بلغ إجمالي فجوة الموارد للدول العربية 286 مليار دولار عام 2014، وإجمالاً بلغ حجم التجارة الخارجية للدول العربية من السلع والخدمات حوالي 2.6 تريليون دولار عام 2014.

تراجعت نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية في العام 2014 إذ بلغت حوالي 126.2 في المائة مقارنةً بـ 139.6 في المائة في العام 2013. يعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات النفطية، حيث انخفضت عوائد الصادرات النفطية من 693.7 مليار دولار عام 2013، إلى 612.9 مليار دولار عام 2014، مع ذلك يظل صافي تجارة الدول العربية مع الخارج إيجابياً.

على مستوى الدول تباينت مستويات تغطية الصادرات إلى الواردات وتراوحت بين نسبة 233.4 في المائة في قطر و30.4 في المائة في القمر. توزعت الدول العربية بين مستويات تغطية أعلى من المتوسط العربي البالغ 126.2 في

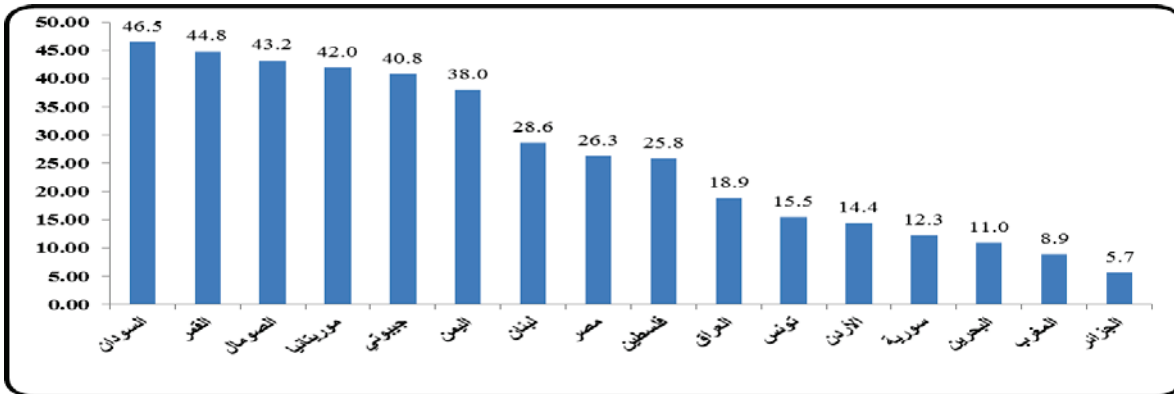
المائة بما يشمل كل من: الكويت، وقطر، والبحرين، والسعودية، وعمان، ودول أدنى من المتوسط وهي: الإمارات، والعراق، والجزائر، وتونس، واليمن، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، ومصر، والأردن، والسودان، ولبنان، وجيبوتي والقمر. وحقق الميزان التجاري لعام 2014 فائضاً في 7 دول عربية هي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق مقابل عجز في بقية الدول.

الأداء الاقتصادي والفقير في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

يعتبر متوسط معدّل الفقر في المنطقة العربية منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع نظيره في بعض المناطق الجغرافية الأخرى مثل منطقة آسيا. وتفيد مؤشرات الفقر بصفة عامة إلى تحسن معدّلاته في الدول العربية بشكل عام خلال الفترة 1995 – 2005، إلا أن تلك المعدّلات زادت في عدد من الدول خاصة نتيجة الظروف التي شهدتها تلك الدول خلال الفترة (2011–2014)، ملحق (7/2). ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر في بعض الدول العربية خلال الفترة المذكورة، إلا أنه يتوقع أن يكون قد سقط في برائن الفقر عدد كبير من الشباب بسبب الركود الاقتصادي الذي أعقب الفترة المشار إليها، فضلاً عن ارتفاع عدد السكان اللاجئين والنازحين العرب الذين يعيشون في المخيمات بسبب الظروف التي تمر بها بعض البلدان العربية لاسيما في سورية واليمن وليبيا والصومال وفلسطين والعراق. وترزح نسبة كبيرة من السكان تتجاوز الثلث تحت خط الفقر المدقع في عدد من الدول العربية وهي السودان والقمر والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن، الشكل (5).

الشكل (5): نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني (نسبة مئوية) (وفق أحدث بيانات متاحة)

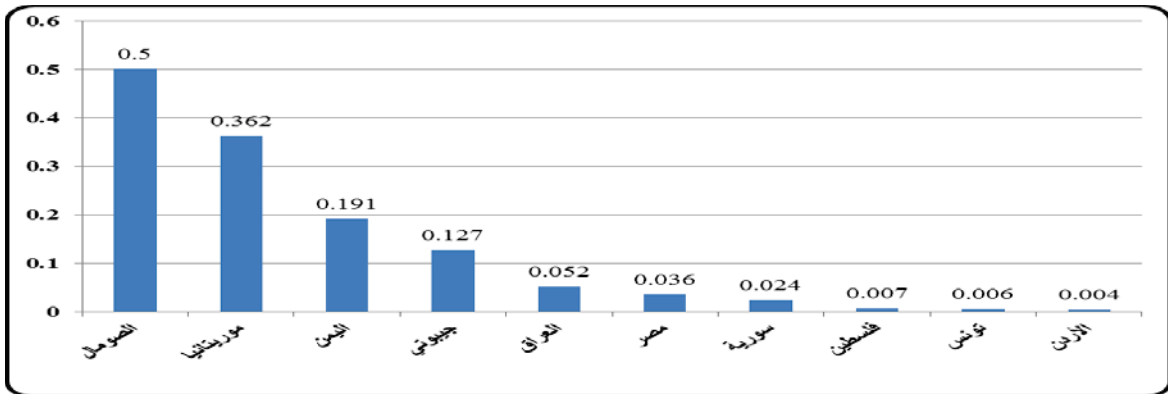


المصدر: الملحق (7/2).

رغم تحقيق عدد من الدول العربية تقدماً في مجال تخفيف المستوى العام لفقر الدخل، إلا أنها لم يحالفها نفس النجاح في التغلب على مظاهر أخرى للفقر لاسيما في مجال التفاوت في مستويات النفاذ إلى خدمات التعليم والصحة وتدهور

المستوى المعيشي بشكل عام. وفي هذا الخصوص يشير دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يقيس درجة الحرمان الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة⁽⁶⁾، أن عدداً من الدول العربية تتجاوز فيها قيمة المؤشر 0.1 على غرار جيبوتي واليمن وموريتانيا والصومال، حيث يعيش السكان درجة مرتفعة نسبياً من الحرمان في مجالات التعليم والصحة والمستوى المعيشي بشكل عام. على غرار قيمة الدليل للسنوات السابقة، فإن الدول العربية المشمولة في احتساب الدليل المُحدّث تنقسم إلى مجموعتين، تتألف المجموعة الأولى من الدول المذكورة سابقاً، بينما تضم المجموعة الثانية كل من: العراق ومصر، وسورية وفلسطين وتونس والأردن، الشكل (6).

الشكل (6): دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية (وفق أحدث بيانات متاحة)



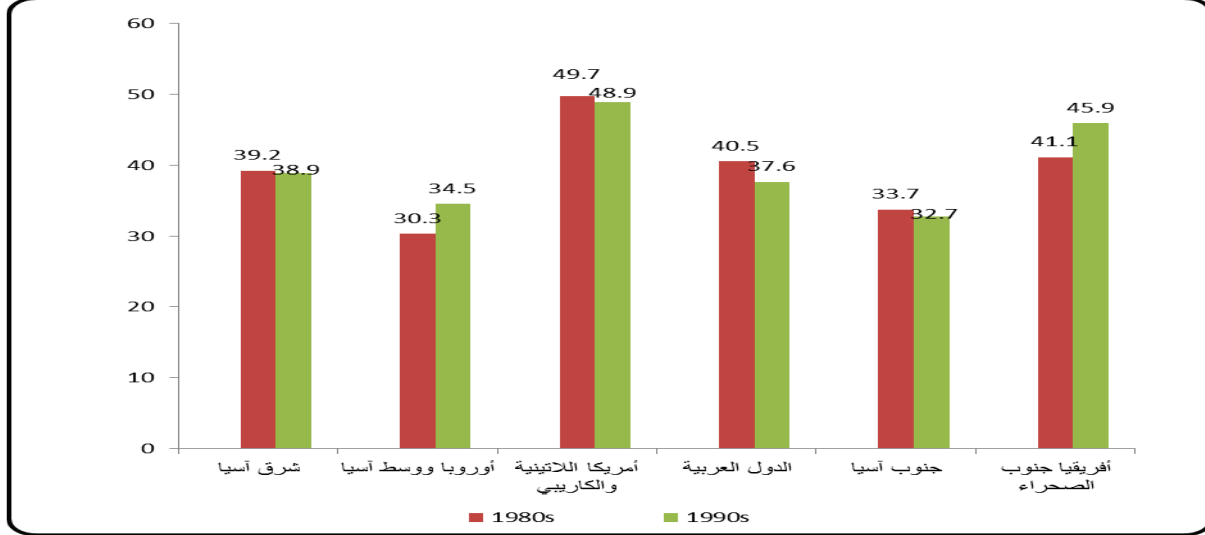
المصدر: الأمم المتحدة (2014)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

تطور مؤشرات توزيع الدخل

يُعتبر وضع الدول العربية كمجموعة في مجال توزيع الدخل أفضل من مجموعات الدول النامية الأخرى وبخاصة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومجموعة افريقيا جنوب الصحراء، حيث أن معامل جيني أقل في الدول العربية مشيراً إلى درجة تفاوت أقل في توزيع الدخل. بالرغم من أن متوسط ذلك المعامل يبقى أقل من المتوسط المسجل في مجموعة أوروبا ووسط آسيا، إلا أن تطور ذلك المعامل يدل على انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل بالمقارنة مع الدول المتقدمة في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي سجلت ارتفاعاً في تفاوت توزيع الدخل خلال الفترة 1985 – 2005، حيث زاد متوسط معامل جيني لها بنسبة بلغت نحو 0.02 أي 7 في المائة من قيمة المعامل في أول الفترة⁽⁷⁾. يبين معامل جيني لتوزيع الدخل في الدول العربية تبايناً واضحاً بين تلك الدول حيث تبلغ درجة التفاوت في توزيع الدخل أقصاها في القمر نحو 64.3 وفي قطر 41.1، وسجلت أدنى قيمة للمعامل في كل من العراق ومصر بنحو 31، الشكل (7) وملحق (7/2).

⁽⁶⁾ وفقاً لهذا الدليل يمنح كل فرد درجة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحدّ الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أي أن علامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدد الأبعاد. وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس. وتم في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 تغيير تعريف بعض مكونات الدليل. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.⁽⁷⁾

الشكل (7): مؤشر جيني لتوزيع الدخل (نسبة مئوية)
(وفق أحدث بيانات متاحة)



المصدر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، (2014).

تعتبر تونس والمغرب ومصر من أكثر الدول العربية استقراراً فيما يتعلق بمستوى التفاوت في توزيع الدخل، وسجلت كل من الأردن وموريتانيا أعلى نسب التراجع في درجة تفاوت توزيع الدخل. ووجدت دراسة مسحية حديثة شملت 28 دولة من بينها 12 دولة عربية في فترات مختلفة لمعرفة تطور تفاوت توزيع الدخل في الدول العربية وهيكله عبر الزمن، أن قيمة معامل جيني تراوحت بين 32 أو أقل في كل من ليبيا ومصر فيما ارتفعت قيمة المؤشر لنحو 40 في موريتانيا وتونس واليمن⁽⁸⁾. ووجدت نفس الدراسة أن من أهم العوامل المفسرة للتفاوت في الانفاق والدخل في الدول العربية تتمثل في المستوى التعليمي لرب الأسرة وتفاوت الدخل بين المناطق الحضرية والريفية بالإضافة إلى حجم الأسرة⁽⁹⁾.

التطورات الاجتماعية

نظرة عامة

فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، يشار إلى أن الدول العربية تمكنت باستثناء عدد قليل منها من تحقيق هذه الأهداف، قبل حلول العام 2015 لتكون بذلك مستعدة لتعزيز المكتسبات والوصول إلى الغايات التنموية الجديدة التي سيتبناها المجتمع الدولي لما بعد عام 2015 والتي تعرف بأجندة أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals SDGs. إلا أنه ورغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية في المنطقة، فإن

⁽⁸⁾ Nadia Belhaj Hassine (2015), "Economic Inequality in the Arab Region", World Development Report, Vol. 66, pp. 532-556.

⁽⁹⁾ البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم.

غالبية الدول العربية لا تزال تواجه تحديات في قطاعي التعليم والصحة، خاصة في الدول العربية الأقل نمواً، بالإضافة إلى مشكلات أخرى مثل ارتفاع البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين، والتدني النسبي لمساهمة الإناث في أسواق العمل. كما أن ترتيب أول دولة عربية في مؤشر اقتصاد المعرفة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صنفت في المرتبة 42 بين كافة دول العالم، تليها عمان والسعودية في المرتبتين 47 و50 على التوالي لا يزال أقل من المستوى المأمول. أما ترتيب باقي الدول العربية، فيجعل جلها في النصف الثاني من القائمة الدولية. يدل ذلك على حجم التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة العربية على طريق اللحاق بدول العالم المتقدم من حيث كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية.

على صعيد مستويات التنمية البشرية المحققة، تصنف الدول العربية في مصاف الدول ذات مستويات التنمية المتوسطة، في مؤشر دليل التنمية البشرية¹⁰ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014، حيث حصلت على 0.68 نقطة. وعلى الرغم من أن التقدم الذي أحرزته تلك الدول في مجال التنمية البشرية يفوق نظيره على مستوى الدول النامية البالغ 0.59 نقطة، إلا أنه لا يزال أقل من مثيله المسجل على مستوى مجموعة الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة البالغ 0.89 (11) في العام ذاته.

المؤشرات الديمغرافية

يعتبر حجم وكفاءة الموارد البشرية إحدى الركائز الأساسية للاقتصادات الصاعدة. وتتجلى مظاهر محدودة الاهتمام بالتخطيط لرفع كفاءة الموارد البشرية العربية في عدم الاستفادة الكاملة من الأيدي العاملة العربية المتاحة بسبب ارتفاع البطالة وخاصة بين المتعلمين، إضافة إلى هجرة بعض التخصصات العلمية والمهنية النادرة واللازمة لتنفيذ خطط التطوير في الدول العربية. أما فيما يخص كثافة السكان، فيمكن اعتبارها ضعيفة نسبياً في الدول العربية بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى في العالم مثل أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الشرقية والجنوبية. يزيد ضعف الكثافة السكانية في الدول العربية من كلفة توفير الخدمات الاجتماعية وإنشاء البنى التحتية الضرورية، كما يحد من توفر اليد العاملة المنافسة التي لعبت دوراً مهماً في توجه الاستثمارات الخارجية إلى بعض مناطق العالم كالصين والهند وباقي الدول النامية في شرق وجنوب آسيا.

السكان ومعدل النمو السكاني والكثافة السكانية

بلغ إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2014 إلى حوالي 378 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي وسطي يقدر بحوالي 2.2 في المائة للفترة 2000-2014. ويعتبر هذا المعدل، الذي لم يشهد انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه خلال العشرية 1990-2000، مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا أفريقيا جنوب

(10) يصدر دليل التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يعطي صورة شبه متكاملة عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رصد ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التحصيل العلمي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.

(11) الامم المتحدة (2014)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية".

الصحراء⁽¹²⁾. وقد وصل معدل النمو السكاني للعام 2014 أعلى مستوياته في قطر حيث بلغ حوالي 9.3 في المائة نتيجة تدفق أعداد كبيرة من الوافدين إلى قطر في ظل استقطاب العمالة الوافدة لتنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية خلال السنوات المقبلة. ويزيد معدل نمو السكان في عمان والكويت وليبيا والسودان وجيبوتي عن 3.0 في المائة، بينما تمكنت بعض الدول العربية مثل الأردن والعراق والقمر ومصر وموريتانيا واليمن من تحقيق معدلات نمو مقبولة بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة، حيث يتراوح النمو السكاني فيها بين حوالي 2.2 و 2.9 في المائة، واستمر هذا المؤشر في الانخفاض ليصل إلى نسب تتراوح بين حوالي 1.0 و 1.8 في المائة في الصومال وتونس والجزائر والمغرب والإمارات وسورية، ووصل إلى أدنى مستوياته في لبنان والبحرين، حيث بلغ حوالي 0.6 و 0.2 في المائة على التوالي، الملحق (8/2).

يعود ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية ككل، بشكل أساسي، إلى ارتفاع مستوى معدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، حيث لا تزال تفوق 3 مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب في كل من الأردن وجيبوتي والسودان وسورية والصومال والعراق وفلسطين وقطر والقمر وموريتانيا واليمن، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والظروف المعيشية. أما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتعود معدلات النمو السكاني المرتفعة، بالأساس، إلى ارتفاع معدلات صافي الهجرة الخارجية.

التوزيع الجغرافي والحضري والريفي للسكان

بشكل عام، تشير البيانات المتاحة لسنة 2014 إلى تفاوت كبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 87 مليون نسمة، ويبلغ في كل من الجزائر والسودان والعراق والمغرب حوالي 39 و 37 و 36 و 33 مليون نسمة على التوالي، بينما يقل عدد سكان القمر عن مليون نسمة.

أما الكثافة السكانية فقد بلغت، سنة 2014، حوالي 28 نسمة في كل كم²، وتبقى هذه الكثافة السكانية ضعيفة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (35 نسمة/ كم²)، الصين (145 نسمة/ كم²)، الهند (421 نسمة/ كم²)، ألمانيا (231 نسمة/ كم²).⁽¹³⁾ وتعتبر الكثافة السكانية الضعيفة إحدى المعوقات الرئيسية للتنمية في الدول العربية نظراً لارتفاع تكلفة توفير الخدمات الأساسية للسكان. وتتميز البحرين بأعلى معدل كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 1788 نسمة/ كم²، تليها لبنان 394 نسمة/ كم²، ثم القمر 340 نسمة/ كم²، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا حوالي 4 نسمة/ كم²، و 5 نسمة/ كم² على التوالي.

وبلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في العام 2013 حوالي 60 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتها في العام ذاته على المستوى العالمي البالغة حوالي 53 في المائة، وفي الدول النامية التي تبلغ

⁽¹²⁾ "World Development Indicators" (2015) The World Bank، والأمم المتحدة، (2014). "برنامج الامم المتحدة الإنمائي"، تقرير التنمية البشرية (2014).

⁽¹³⁾ "World Development Indicators" (2015) World Bank.

حوالي 37 في المائة⁽¹⁴⁾. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في كل الدول العربية، عدا مصر وموريتانيا والصومال والسودان واليمن والقمر، الملحق (9/2). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان سجلت انخفاضا طفيفا في كل من المغرب وموريتانيا واليمن، وبقيت تلك النسبة ثابتة في مصر منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في كل الدول العربية الأخرى. ومع ذلك، لا تزال المدن في غالبية الدول العربية غير جذابة نتيجة الاكتظاظ السكاني، وندرة فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، وعدم كفاية وملاءمة البنى الأساسية.

التوزيع العمري للسكان

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (15 – 65 سنة) بلغت في العام 2013 حوالي 65 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. ولا تزال نسبة الفئة العمرية (15 سنة فأقل) تمثل حوالي ثلث سكان تلك الدول، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من 4.1 طفل في عام 2000 إلى حوالي 2.8 طفل لكل امرأة سنة 2013.⁽¹⁵⁾، الملحق (9/2). ويتوقع أن تواجه المنطقة العربية مجموعة من التحديات، أهمها الضغوط التي يفرضها الواقع الديمغرافي على المنظومة التعليمية ويحد قدرتها على استيعاب أفواج جديدة من الشباب مع تحسين نوعية التعليم وتنويع المؤسسات التعليمية العامة والفنية والتخصصية لتوسيع قدرتها الاستيعابية وخلق فرص تعليمية جديدة، مما يتطلب إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك القطاع الخاص وأرباب العمل، وضرورة اعتماد نظرة جديدة في إدارة التعليم تتجاوز مجرد توفير فرص تعليمية للقضاء على الأمية وتشمل توفير فرص تعليمية واسعة تواكب تحولات النظم التعليمية ومتطلبات أسواق العمل وتقلل من مستويات إقصاء الشباب. كما يؤدي اتساع حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى زيادة الحاجة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المدر لمواطني الشغل والتوسع في برامج رعاية الشباب وخلق فرص العمل الملائمة لهم وتوفير السكن اللائق وسائر الخدمات الاجتماعية الأخرى⁽¹⁶⁾.

المؤشرات الاجتماعية

تكمن إحدى أهم نقاط الضعف في مسار التنمية في المنطقة في تواضع نوعية التعليم رغم تعميمه في جل الدول العربية وارتفاع الإنفاق عليه. ولا يزال ارتفاع الأمية بين الإناث البالغات، وخاصة في بعض الدول العربية الأقل نمواً أو ذات الكثافة السكانية الكبيرة، عائقاً أمام رفع الإنتاجية والاندماج في اقتصاد المعرفة. ومن ناحية أخرى، فقد حققت غالبية الدول العربية نجاحات ملموسة في مجال تعميم الرعاية الصحية والرفع من مستوياتها، مما أدى إلى زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية. ويبقى مع ذلك النظام الصحي في الدول العربية مكلفاً وغير قادر على مواجهة المنافسة الدولية، كما أنه يواجه عدداً من التحديات التي تضعف من مستويات كفاءته والتي تتمثل في ضعف الإنفاق على الصحة وانخفاض مستويات فاعليته، إضافة إلى شيخوخة السكان.

(14) World Bank (2015), ibid.

(15) تقرير التنمية البشرية (2014) وتقرير مؤشرات التنمية في العالم (2015).

(16) يشار إلى أن فصل محور التقرير لهذا العام يناقش موضوع تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية.

التعليم

تواجه النظم التعليمية مجموعة من التحديات المجتمعية، أهمها القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة. ولذلك، تصطدم النظم التعليمية في مختلف الأقطار بتحديات الواقع الديمغرافي وضرورة التوفيق بين النمو الديمغرافي وتوفير فرص تعليمية مناسبة. وتتفاقم هذه التحديات في ضوء النمو المتواصل للفئات العمرية الصغيرة والشابة، مما يتطلب استثمارات متعددة لاستيعاب المتدفقين الجدد للنظم التعليمية.

ركزت السياسات التنموية والتعليمية في المنطقة العربية بالدرجة الأولى على توسيع النفاذ إلى الخدمات التعليمية في المستويات الأساسية، إلا أنها لم تنجح حتى اليوم في نقل هذه الإنجازات إلى المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والفنية. فقد شهدت هذه المراحل التعليمية تراجعاً في مستويات الملتحقين بها مقارنة بالتعليم الابتدائي، رغم من توسع استثمارات الدول في مجال التعليم في السنوات الأخيرة. ولذا، تبدو قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب محدودة في المراحل المتوسطة والثانوية وفي التعليم العالي في العديد من بلدان المنطقة العربية، إذ لا يحصل سوى حوالي خمس الشباب (15 – 24 سنة) في سورية والسودان واليمن على فرص تعليمية، مقابل ثلث الشباب في العراق ومصر. أما في الأردن والبحرين والكويت ولبنان والسعودية، فينعم الشباب بفرص تعليمية أوسع، إذ يستطيع أكثر من 40 في المائة منهم مواصلة دراستهم⁽¹⁷⁾. وهذا التفاوت الذي قد يتأثر بوزن الفئات الشابة يجد تفسيره كذلك في واقع السياسات التعليمية في كل بلد، وقدرات نمو المنظومة التعليمية وآليات ذلك، وبروز نظم تعليمية جديدة في التعليم الثانوي مثل فتح تخصصات جديدة في التعليم الفني والتخصصي، وتنوع المؤسسات التعليمية العليا من خلال فتح جامعات ومؤسسات تعليمية خاصة.

القيد في مرحلة التعليم الأساسي

يبين من خلال البيانات المتوفرة أن هدف الألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول 2015 قد تم بالفعل تحقيقه في كل الدول العربية، عدا الصومال وجيبوتي والسودان وسورية، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، سنة 2013، حوالي 33 في المائة و 68 في المائة و 70 في المائة و 74 في المائة على التوالي. كما يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي في الفترة 2000-2013 في معظم الدول العربية، الملحق (10/2).

ورغم الإنجازات المذكورة، فإن متوسط سنوات الدراسة الفعلية لا يزال متواضعاً في جل الدول العربية حيث يتراوح بين 2.5 سنة في اليمن و 9.9 سنة في الأردن، بالمقارنة مع حوالي 12.9 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، و 12.3 في المائة في كندا⁽¹⁸⁾، بالإضافة إلى أن الإنجازات في نوعية التعليم لا تزال دون المطلوب بل أقل من المتوسط العالمي كما هو معروف من نتائج الطلاب العرب في المناظرات الدولية في العلوم والرياضيات.

(17) الأسكوا، (2012). "تقرير السكان والتنمية".

(18) الأمم المتحدة (2014). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية".

القيّد في مرحلة التعليم الثانوي

يتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2013، حسب البيانات المتاحة، حوالي 80 في المائة في كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، بينما يتراوح هذا المعدل بين حوالي 30 في المائة و 49 في المائة في موريتانيا، والسودان، وجيبوتي، وسورية، واليمن. أما بالنسبة لمعدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في العام ذاته، فقد كان اتجاهه تصاعدياً في جلّ الدول العربية بالمقارنة مع السنوات الماضية.

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في عام 2013 إلى تساوي أو تجاوز معدلات قيد البنات معدلات قيد البنين في المرحلة الثانوية من التعليم في كل الدول العربية، عدا جيبوتي والصومال والعراق والمغرب وموريتانيا واليمن، الملحق (10/2).

القيّد في مرحلة التعليم العالي

تتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في التعليم العالي، حيث بلغ معدلها، سنة 2013، حوالي 57.5 في المائة، تليها ليبيا بحوالي 50.3 في المائة ثم لبنان بنحو 47.9 في المائة. ومن ناحية أخرى، لا تزال مؤشرات موريتانيا والقمر وجيبوتي لا تتعدى حدود الـ 10 في المائة.

بشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 1990-2013، في جميع الدول العربية، عدا قطر حيث تراجع هذا المعدل من 27 في المائة إلى 14.3 في المائة خلال الفترة المذكورة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدا عُمان، وكذلك الأردن، وتونس والجزائر، والسودان، وسورية، وفلسطين، ولبنان، الملحق (10/2).

معدلات التمدّس ونسب التسرب من التعليم

يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدّس المتوقعة (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.8 سنة في عام 2012، وبفوق بذلك معدل الدول النامية (9.7 سنة)، ويقترّب من المؤشر ذاته على مستوى دول العالم ككل (12.2 سنة)⁽¹⁹⁾. ويبقى التسرب من المدرسة من أهم التحديات أمام النظم التعليمية. ولذلك، تستخدم كل النظم أطراً تربوية للحد من هذه الظاهرة

(19) قاعدة معلومات اليونسكو (2015) وتقرير التنمية البشرية (2014).

ومن تداعياتها السلبية عليها وعلى الطلاب وأسرهم. ويقلل التسرب المدرسي من مستويات دمج الأفراد في أسواق العمل في المستقبل، ومن المستوى التعليمي للمجتمع بصفة عامة.

وتشهد المنطقة العربية نوعين من التسرب المدرسي: الأول يشمل الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أساساً عندما كانوا في سن التمدرس، والثاني يشمل الذين التحقوا بالمنظومة التعليمية ثم غادروها، سواءً أكان ذلك في التعليم الابتدائي أم المتوسط أم الثانوي (العام أو التخصصي). وكلاهما يسهم في فشل المنظومة التعليمية والحد من فرص الاندماج الاقتصادي لمئات الآلاف من الشباب وتعزيز احتمالات إقصانهم.

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسب التسرب المدرسي لا تزال مرتفعة في الدول العربية الأقل نمواً، مثل القمر وموريتانيا واليمن. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب والحيلولة دون خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر، مثل تدني الرقابة التعليمية، أو ارتفاع تكاليف الدراسة، أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة خاصة في المناطق الريفية. كما يعتبر التسرب المدرسي من أهم روافد الأمية.

الإنفاق على التعليم

بلغت نسبة الإنفاق على التعليم في الدول العربية مجتمعة إلى الدخل القومي الإجمالي حوالي 4.5 في المائة في العام 2011. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد بلغت، في الفترة 2008 – 2012، في تونس حوالي (6.5 في المائة)، والجزائر (4.4 في المائة)، وجيبوتي حوالي (4.5 في المائة)، والسعودية وسورية حوالي (5.1 في المائة) لكل منهما، وفلسطين (حوالي 4.9 في المائة)، والقمر حوالي (7.6 في المائة)، والمغرب حوالي (5.4 في المائة)، واليمن حوالي (6.7 في المائة)، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية، الملحق (12/2).

ويبقى مع ذلك الإنفاق على التعليم في الدول العربية غير فعال، حيث لا يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة والدخل الفردي. وعلى عكس معطيات الدول النامية ككل، تظهر الإحصائيات في الدول العربية تحيز المنظومة التعليمية لفائدة التعليم العالي على حساب مراحل التعليم الأخرى، إذ يزيد معدل نصيب الطالب في التعليم العالي من الإنفاق مقارنة بنصيب زميله في التعليم الابتدائي بحوالي عشرة أضعاف.

الأمية

تقدر نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية، سنة 2012، بحوالي 22.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا (37 في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء (41 في المائة). وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15 – 24 سنة) بحوالي 10.3 في المائة. وقد أدت خطط

التوسع في نشر التعليم الأساسي ورفع نسب التمدرس إلى انخفاض ملحوظ في هاتين النسبتين عما كانتا عليه عام 2000، إذ كانتا تقدران بحوالي 33 في المائة و 17 في المائة على التوالي (20).

لا يزال معدل الأمية بين البالغين، في العام 2012، يصل إلى مستويات تقارب أو تفوق 30 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب وجيبوتي، في حين انخفض هذا المعدل إلى نحو 5 في المائة أو أقل في الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت، الملحق (2/13-أ). وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 30.8 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15 – 24 سنة) حوالي 13.6 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تزيد عن 48 في المائة في اليمن وموريتانيا والمغرب، وهو ما يعتبر عائقا قويا أمام تسريع وتيرة النمو في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية فيها.

الأوضاع الصحية

هناك ثلاث مشكلات أساسية متداخلة تحد من قدرة الدول العربية على التحرك للاقتراب من التغطية الشاملة للخدمات الصحية. تكمن أولى هذه المشكلات في محدودية توافر الموارد المالية. وأما الحاجز الثاني أمام التغطية الشاملة، فهو الاعتماد المفرط على الدفع المباشر مقابل الأدوية وأتعاب الاستشارات والإجراءات المصاحبة في الوقت الذي يحتاج فيه الناس إلى الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وحتى لو كان لدى الناس نوع ما من التأمين الاجتماعي، فقد يتعين عليهم الإسهام في ذلك بشكل من أشكال المدفوعات المشتركة، أو التأمين المشترك، أو في شكل مستقطعات. ويمثل الدفع المباشر مقابل الخدمات الصحية عند الحاجة إليها معوقا يمنع الملايين من الناس من تلقي الرعاية الصحية عندما يحتاجونها. ويمكن أن يؤدي ذلك، بالنسبة لمن يلتمسون العلاج، إلى مواجهة صعوبات مالية مضيئة، أو حتى الوقوع في هاوية الفقر.

وأما العقبة الثالثة التي تقف في وجه التحرك السريع تجاه التغطية الشاملة فتتمثل في عدم الكفاءة والتحفيز لصالح المدن في الاستفادة من الموارد. فقد أشار أحد التقارير إلى انه يجري إهدار ما بين 20-40 في المائة من الموارد الخاصة بالصحة (21). ومن شأن الحد من هذا الهدر أن يحسن بشكل كبير من قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة وبالتالي تحسين الصحة. وعليه، فالسبيل إلى التغطية الشاملة يكمن في توفير التمويل لاقتناء التكنولوجيا والخدمات في بعض الدول وتوسيع نطاق الخدمات الصحية في دول أخرى، وفي الحد من الاعتماد على المدفوعات المباشرة لتمويل الخدمات الصحية، وتحسين الكفاءة والمساواة والإنصاف.

(20) الاسكوا، (2015). "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2000 – 2015".

(21) الاسكوا، (2012). "تقرير السكان والتنمية".

وفيات الأطفال

يعبر مؤشر معدل وفيات الأطفال عن مدى كفاءة الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول، كما يدل على مستوى نجاعة النظام الصحي في البلد المعني. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية مجتمعة في عام 2013 نحو 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وتعتبر هذه النسبة أقل من نظيرتها في الدول النامية (نحو 61 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعلى المستوى العالمي (نحو 34 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) في العام نفسه⁽²²⁾. وتوجد أقل المعدلات العربية لوفيات الأطفال في الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان، حيث لا يزيد فيها المعدل المذكور عن 8 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2013. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الدول العربية نحو 31 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2013. وقد تجاوز هذا المعدل بين 51 و 146 حالة وفاة في اليمن وجيبوتي والسودان والقمر وموريتانيا والصومال، الملحق (14/2).

العمر المتوقع عند الميلاد

يعتبر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد مؤشرا مركبا يختزل معطيات متعددة تتعلق بكفاءة النظام الصحي ومستوى الظروف المعيشية للسكان. وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية مجتمعة في العام 2013 حوالي 71 بالمقارنة مع 45 سنة في عام 1960. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد قد قارب أو زاد على 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا اليمن التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 63 سنة، وجيبوتي والسودان وموريتانيا اللاتي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 62 سنة، والقمر والصومال اللتين وصل فيهما إلى حوالي 61 سنة وحوالي 55 سنة على التوالي، الملحق (14/2).

نطاق الخدمات الصحية

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في اتجاه تعميم الخدمات الصحية، حيث تزيد نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية، في عام 2012، على 95 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما تراوحت هذه النسبة بين حوالي 86 في المائة و 63 في المائة في العراق والمغرب. ويتفاوت بشكل كبير مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (15/2).

⁽²²⁾البنك الدولي، (2015). "تقرير مؤشرات التنمية في العالم".

كما تواجه معظم الدول العربية، وفي مقدمتها الصومال وموريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان والمغرب، ندرة معتبرة في الكوادر الطبية وأسرة الاستشفاء، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 3 - 64 طبيباً وما بين 8 - 95 ممرضة، ويصل عدد السكان مقابل كل سرير إلى حوالي 1900 و 2000 شخص في موريتانيا ومصر على التوالي، الملحق (15/2).

الإنفاق على الصحة

وصلت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2013 حوالي 6 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي الذي بلغ في العام ذاته حوالي 10.2 في المائة. ويبقى النظام الصحي في الدول العربية غير فعال، بمعنى أن نمو الإنفاق لا يُقابلة ارتفاع في كفاءة المستشفيات الموجودة في المنطقة العربية، حيث لا يزال العديد من المواطنين العرب الميسورين يضطرون إلى السفر إلى الخارج للاستشفاء. وتبلغ نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2013، حوالي 49.9 في المائة، وهي بذلك تقل عن مثلتها في باقي الأقاليم النامية في العالم التي بلغت حوالي 52.9 في المائة⁽²³⁾. ولا يزال القطاع الحكومي يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 14 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين حوالي 59.3 في المائة في تونس وحوالي 82.6 في المائة في الكويت، الملحق (15/2).

المياه والصرف الصحي

تشير البيانات المتاحة إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ككل، حيث بلغ هذا المؤشر، في عام 2012، حوالي 90 في المائة في الدول العربية، مقارنة بحوالي 64 في المائة في الدول النامية⁽²⁴⁾. ولا تزال الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على مياه الشرب الآمنة كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في المدن حوالي 95 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 83 في المائة، سنة 2012.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة لعام 2012 إلى أنها تتوفر لأكثر من 80 في المائة من جميع السكان في كافة الدول العربية، باستثناء اليمن وموريتانيا والصومال والسودان، الملحق (16/2). على مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي لتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و 2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تتمكن من تحقيق هذا الهدف.

⁽²³⁾ World Bank (2015). "World Development Indicators".
⁽²⁴⁾ البنك الدولي، (2015). "تقرير مؤشرات التنمية في العالم".

وبالنسبة لمدى توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم لسكانها، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية وكذلك مقارنة بالمستوى العالمي، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 88 في المائة في العام 2012، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 30 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 64 في المائة⁽²⁵⁾. ويلاحظ التفاوت الكبير في توفر خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر حوالي 94 في المائة، سنة 2012، الملحق (16/2).

العمالة

تشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن معدلات نمو القوى العاملة تتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالي. ويمكن تفسير الارتفاع النسبي في معدلات النمو للقوى العاملة العربية بعاملين: الهرم العمري للسكان، وزيادة مساهمة المرأة في أسواق العمل رغم وجود فجوة كبيرة لصالح الرجال. ولا يزال التقسيم القطاعي للقوى العاملة في الدول العربية يدل على عدم تنوع اقتصادات هذه الدول وعدم ولوجها بصفة كافية حقل اقتصادات المعرفة، وكذلك على وجود اختلافات تحد من كفاءة المؤسسات التعليمية وقدرتها على تكوين أجيال مؤهلة لمواجهة المنافسة الدولية بجدارة.

حجم القوى العاملة ومعدل نموها

يقدر عدد القوى العاملة، في عام 2013، بحوالي 124 مليون نسمة وفق بيانات منظمة العمل الدولية وهو ما يمثل حوالي 33.2 في المائة فقط من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في نفس السنة. ويلاحظ انخفاض هذه النسبة بالمقارنة مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا، في عام 2013، حوالي 65 في المائة وحوالي 70.5 في المائة على التوالي⁽²⁶⁾، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (17/2).

ويتراوح المعدل السنوي لنمو القوى العاملة، خلال الفترة 2003 – 2013، على صعيد الدول العربية فرادى، ما بين حوالي 1.4 في المائة في المغرب، وحوالي 14.8 في المائة في قطر. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة الهرم السكاني في المنطقة العربية.

(25) البنك الدولي، (2015). قاعدة البيانات.

(26) البنك الدولي، (2015). قاعدة البيانات.

مساهمة الإنثاء في أسواق العمل

لا تزال مشاركة المرأة العربية في أسواق العمل منخفضة، إذ لا تتجاوز حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية مجتمعة حوالي 22.2 في المائة سنة 2013. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتتنوّى هذه الحصة في السنة ذاتها بشكل كبير في قطر (11.6 في المائة)، بينما ترتفع إلى حوالي 35 في المائة في جيبوتي، وحوالي 34 في المائة في الصومال، وحوالي 31 في المائة في القمر، وحوالي 29 في المائة في كل من السودان وليبيا، وحوالي 27 في المائة في كل من موريتانيا والمغرب وتونس.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة

يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية، لعام 2013، أن حوالي 67 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في ست دول، هي: مصر، المغرب، الجزائر، السعودية، السودان، العراق. يستحوذ، في العام ذاته، قطاع الخدمات، بحوالي 62.0 في المائة، على أكبر نسبة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاع الزراعة بنسبة حوالي 20.6 في المائة، بينما لا يستوعب القطاع الصناعي إلا حوالي 17.4 في المائة من القوى العاملة. ويدل تدنّي حصة القطاع الصناعي من القوى العاملة في الدول العربية على تخصص العديد منها في إنتاج المواد الأولية والسلع ذات القيمة المضافة المتدنية، وهو ما يحد من قدرة الدول العربية على خلق فرص عمل كافية ومجزية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية.

البطالة

تمثل الأحداث التي يشهدها عدد من الدول العربية منذ عام 2011، إلى جانب انخفاض معدلات النمو في عدد من تلك الدول وعدم تعافي الاقتصاد العالمي، من أبرز المؤثرات على وضع أسواق العمل في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة. وقد زادت معدلات البطالة في عدد من الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، ثم استقرت في عام 2014 كما في تونس، وسورية. كما زاد معدّل البطالة في فلسطين بالمقارنة مع عام 2013. وتراجعت معدلات البطالة عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013 في كل من الأردن والإمارات والكويت والمغرب، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

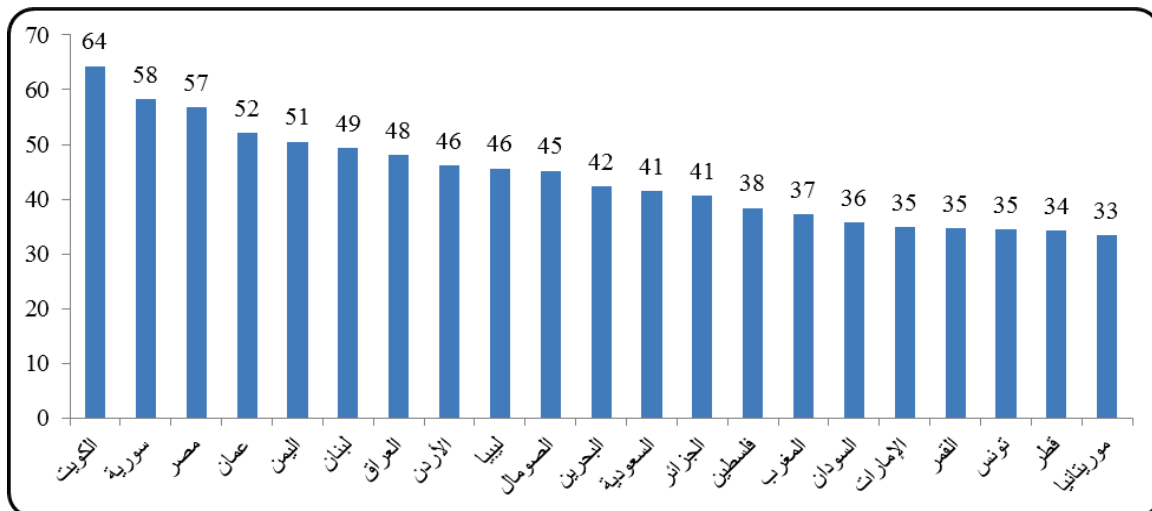
(نسبة مئوية)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9
الإمارات	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7	15.3	15.3
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6
السعودية	5.6	5.0	5.4	5.3	5.4	5.5	5.6	5.7
سورية	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25.0	35.0	35.0
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4
قطر	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3
الكويت	1.7	1.7	1.6	2.1	2.1	1.7	1.8	1.7
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.0	13.1	13.4
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.0	9.2	9.9
اليمن	15.9	15.7	15.0	16.0	18.0	18.0	17.4	غ.م.

المصدر: الملحق (18/2) وتقديرات معدي التقرير استناداً إلى مصادر رسمية وتقديرات دولية متفرقة.

بالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وهي الأعلى بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، وارتفاع معدلات البطالة ككل، فمن المتوقع أن تبقى المنطقة العربية تحت تأثير الضغوط الاجتماعية لتحسين هذا الوضع الذي سيظل مصدراً للتوتر في عدد من دول المنطقة. ويبلغ متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 44 في المائة، ويفوق نصف عدد العاطلين عن العمل في كل من الكويت وسورية ومصر وعمان واليمن، الشكل (8).

الشكل (8): حصة الشباب بين العاطلين عن العمل (نسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (2014)

ترتفع معدلات البطالة بين الشباب المتعلمين المتحصلين على شهادات جامعية، حيث بلغت تلك المعدلات حوالي 43 في المائة في السعودية، و 24 في المائة في فلسطين، و 22 في المائة في كل من الإمارات والمغرب، و 14 في المائة في تونس، و 11 في المائة في الجزائر، الملحق (18/2)⁽²⁷⁾. وفي نفس الوقت الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بين الشباب خريجي الجامعات، يوجد هناك نقص في المهارات كما عبّر عنه أرباب العمل في إطار "مسوح" الشركات التي يقوم بها البنك الدولي، حيث يقدر أن نسبة 38 في المائة من الشركات المستجوبة في لبنان تعتقد بأن نقص المهارات يمثل قيداً كبيراً على أداؤهم، وكانت تلك النسبة 36 في المائة في سورية، و 33 في المائة في الأردن، و 31 في المائة في مصر⁽²⁸⁾، (الفصل العاشر – المحور).

برامج التشغيل النشطة لفائدة الشباب في الدول العربية

تنفذ برامج وسياسات التشغيل النشطة عادة لتحسين آفاق وفرص التشغيل لدى القوة العاملة من خلال البرامج التدريبية التي تهدف إلى زيادة مهاراتهم وإنتاجيتهم لخلق فرص عمل جديدة وكذلك الحفاظ على الوظائف الحالية، وبرامج الأشغال العامة، وإعانات الأجور، ومن خلال تحسين الموازنة بين العرض والطلب ورفع كفاءة سوق العمل، وتحفيز المبادرات الفردية لإنشاء الشركات الصغرى وبرامج التشغيل الذاتي.

نفذت الدول العربية عدة برامج، تحت مظلة القطاع العام وبتمويل من الدولة، لتنفيذ نشاطات تدريبية وبرامج توظيف، على غرار صناديق التنمية الاجتماعية في كل من الأردن ومصر واليمن، بالإضافة إلى برامج أخرى هدفت إلى تنمية مهارات روح المبادرة الفردية كما في الأردن والكويت والإمارات، وإنشاء حاضنات للمشاريع لتشجيع إنشاء الشركات كما في تونس ومصر، وتعزيز دور مكاتب التوظيف كما في تونس⁽²⁹⁾.

نظراً لعدم توفر بيانات كافية حول تلك البرامج وعدم توفر تقييم منشور لها، فإنه يصعب الخروج باستنتاجات ذات مغزى فيما يتعلق بسبل تطوير تلك البرامج وتحسين وقعها على التشغيل خاصة بين الشباب. في المقابل، قام البنك الدولي في إطار مبادرة العالم العربي بإعداد دراسة تقييمية حول 75 برنامجاً للتشغيل نفذت بشكل مستقل عن القطاع العام، في تسع دول عربية وهي مصر (17 برنامجاً)، والمغرب (14 برنامجاً)، وفلسطين (13 برنامجاً)، ولبنان (10 برامج)، والأردن (8 برامج)، واليمن (5 برامج)، وتونس (4 برامج)، وسورية (3 برامج)، والجزائر (1 برنامجاً)⁽³⁰⁾.

⁽²⁷⁾ ILO (2014), Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery

⁽²⁸⁾ World Bank: Enterprise Surveys

⁽²⁹⁾ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2007)، كتاب وقائع ندوة "الاستثمار، التجارة الخارجية والتشغيل: نحو دور فاعل للقطاع الخاص في الدول العربية"، الكويت 19-20 نوفمبر 2006.

⁽³⁰⁾ Angel – Urdinola D., A. Semlali and S. Brodman (2010), "Non-Public Provision of Active Labor Market Programs in Arab-Mediterranean Countries: An Inventory of Youth Programs, SP Discussion Paper No. 1005, World Bank.

وتم رصد آثار تلك البرامج وتحصيل المعلومات حولها خلال الفترة يونيو 2009 ومارس 2010، وتضمنت هذه البرامج فقط تلك التي تشمل على الأقل مائة مستفيد.

اتسمت هذه البرامج بصفة عامة بقلّة التنسيق حيث أن نسبة 5 في المائة فقط من تلك البرامج تم بالتنسيق مع مكاتب التشغيل في القطاع العام. كما أن حوالي ثلثي تلك البرامج ركز على تطوير "المهارات الصلبة" أي المهارات اللازمة للقيام بوظيفة محددة، وحوالي 71 في المائة تم تنفيذها خارج مجال العمل أي بفائدة محدودة من جانب تطوير المهارات العملية. من ناحية أخرى، كانت نسبة البرامج التدريبية التي أدرجت جانب دعم القدرة على البحث عن عمل حوالي 15 في المائة، ونفذ 27 في المائة منها في المدارس والمعاهد الحكومية، و 24 في المائة فقط أدرج جانب تطوير مهارات المبادرات الفردية للمستفيدين و 9 في المائة فقط من تلك البرامج كان معترفاً بها من قبل الجهات الرسمية. من ناحية أخرى، فإن نسبة 15 في المائة فقط من البرامج أدرجت في نفس الوقت تطوير المهارات الصلبة لإتقان مهارات معينة، والمهارات الناعمة المتمثلة في تكوين جانب الشخصية وإتقان فن الاتصال مع الآخرين، بينما لم تتجاوز نسبة البرامج التدريبية التي تحتوي في نفس الوقت على الجوانب النظرية (في القسم) والجوانب التطبيقية (في العمل) حوالي 24 في المائة. وعلى هذا الأساس فإن البرامج التدريبية كانت في أغلبها تركز على الوسائل التقليدية.

كما أن قرابة 81 في المائة من تلك البرامج لم تكن لها فئة معينة مستهدفة حيث كانت مفتوحة لكل الشباب بقطع النظر عن مستوى دخل الأسرة، والنوع والمستوى التعليمي. وفي هذا الخصوص لم تحظ الإناث بنفس فرص المشاركة في تلك البرامج المتاحة للذكور، كما أن الشباب الذين لم يوفقوا في النظام التعليمي لم يلقوا نفس فرص المشاركة بالمقارنة مع الذين أكملوا تعليمهم. من ناحية أخرى، افتقدت كل البرامج تحت الدراسة إلى آليات لتقييم أدائها، ما عدا برنامج واحد لترقية مهارات الشباب في مصر. يوضح الجدول رقم (8) أهم التوصيات في هذا الإطار.

جدول رقم (9)

بعض التوصيات لتنفيذ دور سياسات وبرامج التشغيل في الدول العربية

المحور	التوصيات
نوعية البرامج وأهدافها	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة البرامج الخاصة بخدمات التشغيل وكيفية البحث عن عمل وإجراء مقابلات العمل. - ضرورة تكثيف الدورات التدريبية التي تعتمد على الأساليب الحديثة خاصة من حيث التدريب العملي خارج أوقات الدراسة والتركيز على تطوير المهارات الصلبة والليونة في نفس الوقت. - التركيز على الحاجات المستقبلية من المهارات وكذلك الحاجات التي لا تقتصر فقط على تطوير المهارات اللازمة في الأسواق المحلية بل أيضاً على حاجات الأسواق العالمية.
الاستهداف	<ul style="list-style-type: none"> - أهمية زيادة حظوظ الإناث وكذلك المتسربين من النظام التعليمي التقليدي في المشاركة في برامج إدماج الشباب إلى أسواق العمل.
المتابعة والتقييم	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة القيام بتقييم بعدي للبرامج قبل التوسع في تنفيذها، والتأكد من أنها قادرة على تحقيق أهدافها. - ضرورة تطوير أسلوب لمتابعة سير تلك البرامج ووضع معايير موضوعية للأداء للتمكن من تحسين مسارها في الوقت اللازم.
الاعتراف بمخرجات تلك البرامج	<ul style="list-style-type: none"> - أهمية أن تفضي تلك البرامج وخاصة التدريبية منها إلى منح شهادات تكون معترفاً بها لدى الدولة وذات نوعية مقبولة من قبل أرباب العمل. - أهمية التركيز على التدريب العملي أو "التمهن" خاصة وأنه يمنح المشارك في البرنامج خبرة عملية تساهم في رفع حظوظه لإيجاد فرصة عمل أو المحافظة على عمله الحالي. - بالإضافة إلى المهارات الصلبة الخاصة بأداء وظيفة معينة، فمن الضروري أن تمنح تلك البرامج أيضاً مهارات لينة فيما يتعلق بالمهارات الشخصية في اللغات والتعامل مع الآخرين. وتفيد التجارب في ذلك الخصوص أهمية إجراء اختبارات في تلك المهارات وتقديم شهادات أو رسائل توصيات تفيد بامتلاك المشارك لتلك المهارات.

المصدر: Angel – Urdinola D., A. Semlali and S. Brodman (2010), "Non-Public Provision of Active Labor Market Programs in Arab-Mediterranean Countries: An Inventory of Youth Programs, SP Discussion Paper No. 1005, World Bank